الأمم المتحدة

A/72/PV.98*

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٩٨**

الجمعة، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد براون (ليبريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٣٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

مشروع القرار (A/72/L.58)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تودور أوليانوفشي، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا، لعرض مشروع القرار A/72/L.58.

السيد أوليانوفشي (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يركز مشروع القرار A/72/L.58، الذي يشرفني عرضه اليوم في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، على إحدى المسائل القانونية والسياسية الملحة في ظل النزاعات الطويلة الأمد التي تولدت من الخارج في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. وهو يعالج مسألة تبعث على قلق بلدي البالغ.

بعد مرور ٢٧ عاما تقريبا على استعادة مولدوفا لاستقلالها و ٢٦ عاما على عضويتها في الأمم المتحدة، لا يزال فريق العمليات في القوات الروسية وعتاده موجودين على أراضي جمهورية مولدوفا دون موافقتها. إن استمرار وجود قوات عسكرية أجنبية بأسلحتها في أراضي جمهورية مولدوفا ضد رغبتها المُعلنة لا يتعارض مع استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحيادها الدائم فحسب، بل يتعارض تماما أيضا مع قواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

فوجود أي قوات أجنبية على الإقليم المعترف بها دوليا لأي دولة عضو دون موافقتها وضد رغبتها المعلنة يشكل انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية. وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

N1819179* (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

واضحان جدا بهذا الشأن ولا يدعان مجالا للتفسيرات القائمة على المصالح الظرفية لأي دولة عضو. هذه هي الرسالة الرئيسية التي تنقلها أيضا جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في الماضي بشأن الوجود العسكري غير القانوني على أراضي دول أعضاء.

واستمرار وجود فريق العمليات في القوات الروسية ومخزوناته الضخمة من الأسلحة في أراضي جمهورية مولدوفا لا ينبغي أن يكون استثناء من القواعد والمبادئ الدولية السالفة الذكر.

وبناء على ذلك، فإن مشروع القرار يؤكد من جديد على ضرورة أن تتقيد جميع الدول تقيدا صارما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويُسلم بأن استمرار تمركز القوات العسكرية والأسلحة الروسية على أراضي جمهورية مولدوفا دون موافقتها ينتهك سيادتها وسلامتها الإقليمية، وبأن هذه مشكلة يجب حلها بحسن نية ودون شروط ودون مزيد من التأخير وبالوسائل السلمية.

إن الادعاءات الغامضة والظرفية بأن وجود فريق العمليات في القوات الروسية على تراب مولدوفا قانوني على نحو ما وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار بين مولدوفا وروسيا لعام ١٩٩٢ ما هو إلا تحريف للمضمون الحقيقي لتلك الوثيقة. إن وقف إطلاق النار الموقع في عام ١٩٩٢ ليس القصد منه ولم يمنح القوات العسكرية الروسية في جمهورية مولدوفا حقوقا بإقامة قواعد. ذلك الاتفاق لم ينص إلا على شروط وأدوات محددة لوقف الاشتباكات العنيفة التي وقعت نتيجة إجراءات غير قانونية متضافرة استهدفت حرمان سلطات الدولة المستقلة حديثا من حقها في ممارسة سيطرتها الدستورية على الجزء الشرقي من البلد. وكان من بين هذه الأدوات إنشاء لجنة مراقبة مشتركة مزودة بوحدات عسكرية، وصفت فيما بعد على نحو غير صحيح بأنها وحدات لحفظ السلام، توفرها أطراف النزاع، بما في ذلك الاتحاد الروسي.

إن تكرار السرد غير الصحيح عن دور فريق العمليات في القوات الروسية كضامن للسلام والاستقرار في جمهورية مولدوفا يعني ضمنا أن الفريق لديه دور معين في حفظ السلام يجعل من الصعب تمييزه عن الوحدة الروسية المتناوبة التي تشارك في العنصر العسكري للجنة المراقبة المشتركة. بيد أن الحقيقة هي أن فريق العمليات في القوات الروسية لا علاقة له بالعنصر العسكري للجنة المراقبة المشتركة. لا يوجد أساس قانوني لاعتبار فريق العمليات في القوات الروسية جزءا من ذلك العنصر ولا يوجد أساس قانوني من أي نوع لاستمرار وجود الفريق في جمهورية مولدوفا.

توخيا للوضوح، فإن مشروع القرار يميز بجلاء بين الوحدة الروسية المتناوبة العاملة في إطار العنصر العسكري للجنة المراقبة المشتركة وفريق العمليات في القوات الروسية، ويشدد كذلك على أن فريق العمليات في القوات الروسية لم يعهد إليه بأي ولاية لحفظ السلام أو أي ولاية قانونية أخرى. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أن العنصر العسكري في لجنة المراقبة المشتركة قد أنجز مهمته منذ وقت طويل. إن تلك الآلية التي عفا عليها الزمن تحولت إلى عنصر لإدامة الصراع وفشلت في كفالة تحقيق نزع السلاح الكامل في المنطقة الأمنية. لهذا السبب طالبت جمهورية مولدوفا مرارا وتكرارا، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتحويلها إلى بعثة مدنية محايدة متعددة الجنسيات وذات ولاية دولية.

إن الحالة التي عرضتها من فوري لا يمكن التقليل من شأنها وتعريفها فقط بأنها مسألة عالقة ناشئة من تنفيذ أو عدم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين روسيا ومولدوفا في عام ١٩٩٢ الذي تم التوقيع عليه ولكن لم تتم المصادقة عليه. إن الحالة التي طال أمدها عمرها الآن ٢٧ عاما تقريبا ولا يمكن وصفها مجازا بأنها مسألة ثنائية بحتة بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة. إن ضرورة الانسحاب الكامل والمبكر والمنظم للقوات الروسية

والأسلحة الروسية من أراضي جمهورية مولدوفا قد تم التشديد عليها في العديد من الإعلانات الوزارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا القائمة على توافق الآراء وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وهي وثائق أيدها أيضا الاتحاد الروسي أو شارك في تقديمها. وقد وقع الاتحاد الروسي على الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٩ والتزام قانونا بانسحاب كامل للقوات والأسلحة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من الشواغل المتعلقة بالسرعة والشفافية في عملية الانسحاب، كان التفاوت في التقدم الذي حققه الاتحاد الروسي في الفترة بين ٢٠٠١، و ٢٠٠٢ ملحوظا، وتم تضمين التزامه بإتمام الانسحاب المنظم لقواته وأسلحته في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الإعلان الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في بورتو.

ووافقت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في استجابة بحسن نية للمتطلبات التقنية للاتحاد الروسي المتعلقة بالانسحاب المنظم ضمن المهلة التي حددتها عبارة ”شريطة توافر الظروف الضرورية“ – على مواصلة تقديم الدعم إلى انسحاب القوات الروسية والتخلص من الذخيرة عن طريق الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تقديم تبرعات إضافية إلى صندوق التبرعات المنشأ لهذا الغرض. وفي أوائل عام ٢٠٠٤، توقفت عملية الانسحاب تماما لأسباب غير مقبولة من الناحيتين القانونية والسياسية على حد سواء. إن الشرط الصارم الذي وضعه الاتحاد الروسي ومؤداه أن انسحاب فريق العمليات سيتم بالتزامن مع تسوية النزاع السياسي الذي طال أمده في الجزء الشرقي من البلد ولن يستكمل إلا بعدها، غير قانوني وغير مقبول على السواء. إذ أن انسحاب القوات الأجنبية وعملية تسوية الصراع مسألتان مختلفان تماما ولا يمكن ربطهما ببعضهما البعض. ينبغي ألا يكون أحدهما شرطا للآخر.

إن قضية ترانسنيستريا تندرج ضمن الولاية الداخلية لجمهورية مولدوفا. إن آلية تسوية النزاعات الدولية الراهنة مناط بها، في ظل شروط الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تيسير إيجاد حل سياسي قائم على الاحترام التام لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية. إن الإعلانات الوزارية التي اعتمدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوافق الآراء شددت بصراحة على أنه لا يمكن ربط التقدم في انسحاب القوات والأسلحة الروسية بأي مسألة أخرى مع إيلاء المراعاة الواجبة للاتفاقات القائمة.

إن الإشارات إلى أن الإعلان الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في بورتو في عام ٢٠٠٢ تضمن عبارات تقنية ذات صلة بجانب منظم من المرحلة التالية لعملية الانسحاب، لا تمت بصلة للسياق. كما اتفقت جميع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض بشأن ذلك البيان، فإن عبارة ”الظروف الضرورية“، المستخدمة في سياق الانسحاب المنظم، تشير فقط إلى الترتيبات الفنية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنطبق على أي ظروف سياسية. فلا الإعلان الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في بورتو في عام ٢٠٠٢، ولا غيره من الوثائق المتفق عليها تنص على ”ولاية“ لقيام فريق العمليات في القوات الروسية ”بالحراسة“ إلى أجل غير مسمى في الجزء الشرقي من البلد أو كمية الأسلحة الضخمة لديه التي تقدر بحوالي ٠٠٠ ٢١ طن متري من الذخائر أو تقديم ”مساعدة وضمانات أمنية“ إلى هياكل السلطة غير الدستورية التي أُنشئت بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار عام ١٩٩٢.

اسمحوا لي أن أذكر هنا بأن دستور مولدوفا يحظر صراحة تمركز قوات أجنبية على أراضيه الوطنية. وفي ضوء هذا الحظر المطلق، لا يسمح بأي استثناءات على الإطلاق. إن استمرار الشرط الصارم الذي وضعه الاتحاد الروسي ومفاده أن انسحاب فريق العمليات سيتزامن مع تسوية مسألة سياسية داخلية

يتعارض بوضوح مع المبادئ المقبولة دوليا، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠، بل وجميع الوثائق الأخرى التي اعتمدتها الأمم المتحدة، بهدف تعزيز المساواة في السيادة.

لا يمكن أن يوصف مشروع القرار المقترح بأنه ”إجراء غير ودي“ تجاه دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة أو بأنه محاولة ”لنقل النقاش إلى بعد آخر“. بل إنه يسعى إلى توطيد دعم الأمم المتحدة لدولة عضو تعرضت سيادتها وسلامتها الإقليمية للتقويض جراء الوجود العسكري غير القانوني المستمر لدولة عضو أخرى. إن توسيع نطاق وتواتر المناورات العسكرية المشتركة غير القانونية التي يجريها فريق العمليات في القوات الروسية مع الجماعات شبه العسكرية التابعة لهياكل السلطة غير الدستورية في الجزء الشرقي من البلد، ما هو إلا انتهاك مستمر لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٢، والذي يتضمن التزاما قانونيا صريحا وملزما بكفالة حياد القوات الروسية. وإذ تهدف المناورات العسكرية المشتركة غير القانونية إلى رفع مستوى القدرات الهجومية العسكرية لهياكل السلطة غير الدستورية، فإنها تؤدي إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة ترانسنيستريا التي طال أمدها. إن جمهورية مولدوفا، التي تحذو حذوها الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أعربت مرارا وتكرارا عن قلقها العميق فيما يتعلق بهذه الأنشطة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار التي تتعارض مع التزامات الاتحاد الروسي في إطار صيغة التسوية الدولية ٥+٢.

ولا يسعنا إلا أن نختلف مع توصيف معارض مشروع القرار هذا، بأن المبادرة المولدوفية ”تصادمية بحكم طابعها“ وتمثل ”مصدرا محتملا لتوتر مفتوح في جنوب شرق أوروبا“. وعلى العكس، فإن ذلك الوصف يليق باستمرار الوجود غير القانوني لفريق العمليات في القوات الروسية وأنشطته العسكرية الاستفزازية غير المأذون بها على أرض أجنبية، ويمكن أيضا تعريفه بأنه غير مشروع بموجب أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وبإعلانه الصادر في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، الذي وزع لاحقا إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، جدد برلمان جمهورية مولدوفا التأكيد والتشديد على موقف مولدوفا الرسمي الطويل الأمد ومفاده أن استمرار تمركز القوات الأجنبية غير المأذون به في الجزء الشرقي من البلد يشكل ”انتهاكات للأحكام الدستورية ...، فضلا عن القانون الدولي“ (A/71/997، المرفق).

وكرر البرلمان أيضا دعواته إلى استئناف واختتام عملية انساحب القوات الروسية، ولا سيما الكميات الضخمة من الأسلحة والذخائر التي لا تزال موجودة على أرض جمهورية مولدوفا. وبالرغم من أن تلك الأسلحة والذخائر موجوده في أراضي جمهورية مولدوفا، فإنها لا تخضع ”لولايتها القضائية أو سيطرتها“. وبسبب الافتقار الكامل إلى الشفافية بشأن تلك الأسلحة والذخائر الأجنبية وإمكانية الوصول إليها، فإن الحكومة المولدوفية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمنعان فعليا من تقييم الحالة الفنية لتلك الذخائر، التي قد يشكل بعضها خطرا بيئيا كبيرا، أو من رصد عمليات نقل الأسلحة والذخائر داخل أراضيها أو إلى الخارج.

وللأسباب نفسها، فإن جمهورية مولدوفا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بوصفها دولة طرفا في مختلف اتفاقيات نزع السلاح الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة في نفس الشأن، ولا سيما الاتفاقيات التي تحظر فئات معينة في الأسلحة. هذه الحالة ذات طابع دولي وينبغي ألا يسمح لها بالاستمرار. لقد أبلغت حكومة جمهورية مولدوفا ورئيس وزرائها، السيد بافل فيليب، الجمعية العامة والأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقيات المعنية مرارا وتكرارا بشواغلها في ذلك الصدد.

وفي ظل تلك الخلفية أيضا فإن مشروع القرار المقترح، في منطوقه، ”يحض الاتحاد الروسي على أن يُتم، من غير شروط وبدون مزيد من التأخير، السحب المنظم لفريق العمليات في القوات الروسية وأسلحته من أراضي جمهورية مولدوفا“ (A/72/L.58، الفقرة ٢).

كما يشجع مشروع القرار الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تيسير إنجاز عملية الانسحاب، وفقا للقرارات ذات الصلة للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى النحو المتفق عليه في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول في عام ١٩٩٩.

وفي فقرته الأخيرة، يطلب مشروع القرار أن تدرج الجمعية العامة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين بندا بعنوان ”الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا“. والطلب ذو الصلة يأتي في امتثال كامل للفقرة ٢ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. إن إدارج بند بشأن هذه المسألة ونظر الجمعية العامة فيه بصورة بناءة لاحقا سيشكل تطبيقا تشتد الحاجة إليه للدبلوماسية الوقائية تجاه دولة عضو تتعرض حقوقها السيادية بموجب الميثاق وسلامتها الإقليمية وسيادتها للتحدي المستمر.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الجمعية بأن جمهورية مولدوفا طلبت إدراج بند تكميلي بالعنوان نفسه في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين الحالية للجمعية العامة. وبالرغم من جهودنا المضنية المبذولة على مدى شهرين لإيجاد أساس لتوصية توافقية من المكتب وفي ظل عدم وجود اعتراضات إجرائية من جانب أعضاء المكتب، لم يتسن المضي قدما بعمل إجرائي يمتثل امتثالا تاما للقاعدتين ٤١ و ٤٢ من النظام الداخلي.

ونعتقد اعتقادا جازما بأن أي تعديل يسعى لتغيير عنوان أو جوهر البنود أو القرارات المقترحة بطريقة تعكس بشكل كامل نطاقها أو قد تؤدي جراء آثارها السياسية إلى تقويض أو انتهاك سيادة دولة عضو وسلامتها الإقليمية لن يشكل موضوعا لإجراء أو للنظر فيه لا في المكتب ولا في الجمعية العامة.

إننا لا نسعى إلى المجابهة أو التسييس حينما نقوم بعرض مسألة الانسحاب الذي طال انتظاره للقوات الأجنبية من أرض جمهورية مولدوفا على الجمعية العامة. فهي مسألة مبدأ سام ومسألة تكتسي درجة عالية من الأهمية السياسية لكل دولة من الدول الأعضاء بغية ممارسة كامل حقوقها وسلطتها المشروعة على أرضها.

ونأمل أن تحظى هذه المبادرة بالقدر نفسه من الدعم والموقف البناء من جانب الدول الأعضاء، على غرار قراري الجمعية العامة المماثلين اللذين اتخذا في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وأسهما في انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق.

إن الغرض الرئيسي من مشروع القرار A/72/L.58، المعروض على الجمعية اليوم، هو إعلاء المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن التصويت تأييدا لمشروع القرار هذا لن يكون تصويتا ضد أية دولة من الدول الأعضاء، بل سيكون تصويتا مؤيدا لإعلاء شأن الميثاق والقانون الدولي. وعلى نحو مماثل، فإن أي تصويت معارض لأي اقتراح يسعى لرفض النظر في مشروع القرار المقترح سيكون تصويتا مؤيدا للتمسك بالحقوق السيادية للدول الأعضاء في أن تعرض على الجمعية العامة المسائل التي تثير شواغلها المشروعة التي تقع في نطاق اختصاصها.

وفي الختام، وبالنيابة عن حكومة جمهورية مولدوفا، أود أن أعرب عن عميق الامتنان للمشاركين في تقديم مشروع القرار A/72/L.58: إستونيا وأوكرانيا وبولندا والجمهورية التشيكية وجورجيا ورومانيا وكندا ولاتفيا وليتوانيا والمملكة المتحدة.

وبالمثل، أود أن أشكر مقدما جميع الدول الأعضاء التي ستصوت اليوم بروح من القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن بشأن نقطة نظامية للاتحاد الروسي.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يود وفد بلدي أن يقترح تأجيلا للمناقشة، وهو ما يعرف أيضا باقتراح عدم اتخاذ إجراء، على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأود أن أوضح الأسباب وراء هذه المبادرة.

إننا لا نتجنب مناقشة المسائل الملحة المتعلقة بالحل في ترانسنيستريا. وبدلا من ذلك، فإننا ندعم بفعالية الصيغ الدولية القائمة ذات الصلة، وعلى رأسها عملية التفاوض في إطار الصيغة ٥+٢ التي أطلقت في عام ٢٠٠٥. وبلدنا ملتزم بعملية التوصل إلى حل سياسي لمسألة ترانسدنيستريا وهو أحد الوسطاء والضامنين الرئيسيين لعملية القرار.

وليس هناك بديل عن هذه الصيغة. وتتيح الاتصالات فيما بين الأطراف في إطارها إمكانية تحقيق تقدم تدريجي للتوصل إلى نتيجة تكون مقبولة لدى الجميع. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على حوار موثوق واحترام متبادل وأجواء بناءة، ويبدو لنا أن هناك المزيد من الأسباب التي تدعو للتفاؤل. ولذلك شعرنا بخيبة أمل ودهشة بالغتين لأن الوفد المولدوفي قد قام في عجالة بوضع مشروع القرار (A/72/L.58) للجمعية العامة دون إجراء أي مشاورات أولية بشأن النص. وهذه الأساليب الغريبة في العمل بشأن الوثائق لا تفضي إلى توافق في الآراء وتقوض مبدأي الجمعية العامة المتمثلين في الانفتاح والشفافية في أنشطتها. ولذلك، نعتقد أن النظر في مشروع القرار الذي اقترحته مولدوفا اليوم سيكون غير مناسب تماما من حيث التوقيت وسيؤدي إلى نتائج عكسية.

وهناك أيضا عذر آخر لأهمية إرجاء النظر في النص الذي اقترحته مولدوفا. لقد استمعنا للتو إلى بيان عاطفي للغاية من وزير الشؤون الخارجية المولدوفي مؤيدا لمشروع القرار. وسأمتنع عن التعليق على مضمونه الذي يمثل نموذجا لشريحة معينه من النخبة المولدوفية في الاستخدام الانتقائي والتفسير الملتوي للحقائق. وليس هذا بجديد هنا. وسأشير فقط إلى أنه قد نسي أن يذكر في بيانه الطويل نقطة بالغة الأهمية، وهي أنه لا يوجد في وطنه توافق في الآراء بشان مشروع القرار المعروض اليوم. من الواضح أن زميلنا كان مترددا في أن يشاطرنا حقيقة أن السيد إيغور دودون رئيس مولدوفا، ألقى في ١٩ حزيران/يونيه، كلمة خاصة انتقد فيها بشدة مبادرة الحكومة بإحالة مشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة. لن أقتبس كلماته القاسية، لأن ذلك يشكل بوضوح مسألة مولدوفية داخلية. هناك شيء واحد واضح، وهو أن البلد منقسم بشأن هذه المسألة، ونحن اليوم مشاركون رغما عنا في نشاط علاقات عامة يجري إعداده في المقام الأول لاعتبارات سياسية داخلية. ويبدو لنا أن المشاركة في هذه المكائد لا تفيد سلطة الجمعية العامة.

وبصراحة، فإن مشروع القرار هذا أمامه اليوم كل الفرص لأداء دور سلبي للغاية في عملية التفاوض التي تطرقت إليها للتو. ويتم حاليا صون السلام في المنطقة، وإن كان سلاما هشاً. ربما يكون العديد من الحاضرين هنا قد نسوا بالفعل مآسي نزاع ترانسنيستريا خلال التسعينيات. لكن تحرك الجيش الروسي هو الذي أنهى إراقة الدماء هناك عام ١٩٩٢. ووفقاً لتقديرات مختلفة، لقي حوالي ١ ٠٠٠ شخص حتفهم وأصيب ٤ ٥٠٠ شخص من كلا الجانبين في ذلك الوقت، مع إلحاق ضرر هائل بالبنية التحتية والمرافق الاجتماعية في مدينة بيندر. ونود أن نشدد على أن هذه المنطقة هي الوحيدة في أوروبا الشرقية التي لم يحدث فيها إي عودة إلى القتال بفضل الجيش الروسي.

ونحن ملتزمون بتنفيذ الوحدة العسكرية الروسية لولاية لجنة المراقبة المشتركة ومهامها في دنيستر. وكما هو معروف جيدا، فهي موجودة في منطقة ترانسنيستريا في مولدوفا من أجل حماية مستودعات الذخيرة الموجودة هناك منذ الحقبة السوفياتية. وهذان العنصران موجودان نتيجة لطبيعة النزاع التي لم تُحسم بعد، ولا يمكن معالجتهما بصوره منفصلة.

ومن حسن الطالع أنه لم تقع في الآونة الأخيرة أحداث طارئة قد تكون سببا للنظر في هذا الموضوع في منتدى الأمم المتحدة. وينبغي مناقشته في إطار الصيغ الثنائية والدولية القائمة بشأن التسوية في ترانسنيستريا. ويمكن أن تؤدي محاولات تسييسه إلى إلحاق ضرر بالغ بعملية المصالحة بين الجانبين في مولدوفا وترانسنيستريا وتعقيدها بشكل كبير، وسيجعل إمكانية التوصل إلى تسوية النزاع الذي طال أمده في مولدوفا أقل احتمالاً نتيجة لذلك. ونحن على استعداد للقيام بعمل مثمر استنادا إلى مبادئ سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية. ونتوقع الشيء نفسه من الجانب المولدوفي، الذي يعتمد نجاح أو فشل هذا المنبر إلى حد كبير، على إرادته السياسية. وندعو كيشيناو إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تقوض فعاليته، وعن اتخاذ أي خطوات تصادميه. وللأسف، فهذا ما سيفعله مشروع القرار تحديدا.

وأود من جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة أن تتفهم مسؤوليتها. ولا نريد لأي جهود تبذل في المستقبل من أجل معالجه مسألة ترانسنيستريا أن تركز على التغلب على الآثار السلبية لمشروع القرار المعروض على الجمعية. ونحن ندرك أن المبادرة المولدوفية قد أخذت كثيرا من الحاضرين هنا على حين غرة. فهل يمكننا حقا العمل على هذا النص الخطير والتبعي بهذه السرعة دون مناقشة مناسبة أو أي تيقن من أنه يتمتع بالدعم اللازم في البلد الذي قدمه؟ بالنسبة لنا، فإن الجواب واضح. هذه ليست حالة ينبغي أن تتخذ فيها الجمعية العامة قرارا.

ولهذا السبب فإن أفضل خيار اليوم هو تأجيل المناقشة حتى الدورة المقبلة للجمعية، وعلى أساس أن يقوم مقدمو مشروع القرار بدعوة جميع أصحاب المصلحة إلى العمل بشأن نصه. كما سيساعد العمل من أجل تحقيق توافق الآراء الذي يعتبر ضروريا في هذه الحالات، على ضمان قبوله في مولدوفا نفسها. ويخالجني شعور بأن هذا النهج سوف يسود في نهاية المطاف. وأود أن أوضح مرة أخرى أن أي شخص يؤيد اقتراحنا لا يقضي على مشروع القرار المولدوفي، بل يعطينا الفرصة للعمل عليه بالطريقة الصحيحة. كما أننا لا ننتهك بأي شكل من الأشكال حق أي دولة في طرح الأسئلة التي تهمها في الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قد ممثل الاتحاد الروسي اقتراحا في إطار أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يدعو إلى عدم البت في مشروع القرار A/72/L.58 وتنص المادة ٧٤ على ما يلي:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يُطرح الاقتراح فورا للتصويت“.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات بشأن الاقتراح المعروض على الجمعية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): الاقتراح الذي عرض للتو يسعى إلى منع الجمعية العامة من الاضطلاع بولايتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن أي اقتراح يحول دون إجراء مناقشة بشأن المسائل المتصلة باحترام الميثاق وسيادة الدول وسلامة أراضيها، لا مبرر له ويقوض سلطة الجمعية ومصداقيتها، ومشروع القرار A/72/L.58 الذي عرضه

اليوم وزير خارجية مولدوفا، يتعلق على وجه التحديد بهذه المسائل وباحترام الميثاق.

إن رفض الاتحاد الروسي الوفاء بالتزاماته الدولية وسحب قواته وأسلحته من أراضي جمهورية مولدوفا يشكل انتهاكا واضحا للتشريعات الوطنية المولدوفية وللقانون الدولي. وأود أن أؤكد مجددا دعم أوكرانيا لسيادة جمهوريه مولدوفا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. سيصوت وفد بلدي معارضا لاقتراح روسيا ونطلب إلى الوفود الأخرى أن تحذو حذونا.

السيد ويي مين ثين (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): ترى ميانمار أن المشاركة والمشاورات اللازمة لها أهميتها. لذلك، تؤيد ميانمار الاقتراح الروسي الداعي إلى اعتماد الطلب المتعلق بعدم البت في مشروع القرار A/72/L.58، وتأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): أطلب الكلام لكي أعرب عن معارضتنا الشديدة للاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الروسي بتأجيل المناقشة بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية. هذه المحاولة لمنع النظر في مشروع القرار A/72/L.58 لأسباب إجرائية تتعارض مع أفضل الممارسات المتبعة في الجمعية العامة. والدعوة إلى التأجيل تهدف إلى حرمان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حقها السيادي في عرض أي شواغل تعتقد أنها جديرة باهتمامها على الجمعية العامة، وتحد أيضا من جدول أعمال الجمعية العامة. إن ذلك يتناقض مع إحدى الأفكار التي ارتكز عليها تأسيس الأمم المتحدة، وهي أنه ينبغي النظر في الشواغل المشروعة للدول الأعضاء ومناقشتها علنا. يجدر النظر في كل الاقتراحات المطروحة في الجمعية العامة استنادا إلى أسسها الموضوعية. بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/72/L.58، أحض الدول الأعضاء على التصويت ضد اقتراح تأجيل المناقشة.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تؤيد جمهورية بيلاروس الاقتراح الداعي إلى اتخاذ مقرر إجرائي بعدم النظر في مشروع القرار A/72/L.58، المعروض على الجمعية العامة اليوم في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال. من دون المساس بمضمون البند، نود أن نسترعي انتباه الجمعية إلى بعض المسائل الإجرائية التي نرى أنها تمثل عقبات أمام البت في مشروع القرار. لقد تم تقديم النص إلى الأمانة العامة بدون إتاحة الوقت لمناقشته. ولا توجد أي مشاورات رسمية مع ممثلي الدول بشأن نص مشروع القرار نفسه.

ولا نود أن نرى هذا النهج يتبع، وهو نهج يعوق مبدأ الشفافية بشأن القواعد المتعلقة بالنظر في القرارات في الجمعية العامة، ومن ثم يصبح جزءا من الممارسات المعتادة في عمل الجمعية. ولا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نسمح بإنشاء أي سابقة عند اتخاذ مقرر ما بدون الأخذ في الحسبان إشراك جميع أصحاب المصلحة باتباعنا الموقف القائل ”قبول الأمر أو رفضه جملة“. ونظرا لعدم وجود أي عملية تفاوض بشأن مشروع القرار واحتمال ظهور مسائل إجرائية، لذلك، نؤيد الاقتراح الداعي إلى تأجيل النظر في الاقتراح اليوم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي بشأن عدم البت في مشروع القرار A/72/L.58.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية إيران الإسلامية، وبوروندي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والسودان، والصين، وغينيا، وغينيا الاستوائية،

وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكازاخستان، وكوبا، ومنغوليا، وميانمار، وناميبيا، ونيكاراغوا.

المعارضون:

ألبانيا، وأندورا، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتوفالو، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، مصر، فيجي، غانا، الهند، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريشيوس، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، سري لانكا، سورينام، تايلند، تونس، توفالو، الإمارات العربية المتحدة

رُفض الاقتراح بأغلبية ٢٤ صوتا مقابل ٨٠، وامتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن الاقتراح بعدم البت في مشروع القرار لم يعتمد، ستمضي الجمعية الآن إلى البت في مشروع القرار. A/72/L.58

قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود الإدلاء به من مقاعدها.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نأسف لعدم اعتماد اقتراحنا. ومع ذلك، لدى النظر في مضمون مشروع القرار A/72/L.58 وفي اتخاذ مقرر بهذا الشأن، من الحيوي أن يكون لدينا فهم واضح لهذه المسألة اليوم. ووفقا للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة والقاعدتين ٨٣ و ٨٥ من النظام الداخلي للجمعية، يمكن أن تتخذ مقررات بشأن المسائل الهامة أو أي فئة أخرى في إطار المسألة. إنها أغلبية الثلثين تختلف عن الأغلبية البسيطة المطلوبة لاتخاذ مقررات من هذا القبيل. أرجو ممتنا أن تتفضلوا بتوضيح ذلك.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيصوت وفد بلدي معارضا لمشروع القرار A/72/L.58. تعليلا لموقفنا، واستنادا إلى الحقائق التاريخية والجغرافية السياسية لهذه المسألة، نعتقد أن أفضل طريقة للمضي قدما تتمثل في الاستمرار في تناول المسألة في إطار العلاقات الثنائية بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي، وكذلك في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويود وفدي في هذا الصدد أن يؤكد النهُج التالية.

أولا، إن المسائل المتعلقة بمشروع القرار لا تقع ضمن ولاية اتفاق عام ١٩٩٢ بشأن المبادئ المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة دنيستر في جمهورية مولدوفا. ولا يزال الاتفاق ساريا ومشفوعا ببروتوكول إضافي بشأن طرائق وجود حفظة السلام.

ثانيا، أي نزاع ناشئ عن تطبيق الاتفاق والبروتوكول الإضافي ينبغي حله بحسن نية عن طريق المشاورات والاتصالات المباشرة بين حكومات الدول المعنية.

ثالثا، إن صيغة ٥+٢ المعترف بها دوليا منذ عام ٢٠٠٥ هي أفضل وسيلة لحل النزاعات في منطقة ترانسدنيستريا. إلا أن فعاليتها تعتمد على الإرادة السياسية الحقيقية للأطراف المعنية، وينبغي عدم الخلط بينها والمحاولات الرامية إلى إشراك الأمم المتحدة في هذه المسألة لأسباب سياسية. ولن تؤدي هذه الممارسات إلى تحسين العلاقات بين البلدين، بل ستعرقل الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. ونود أن نشير في ذلك السياق، إلى أن العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا قد مضت على المسار الصحيح منذ توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في عام ٢٠٠١.

ولهذه الأسباب، يرى وفد بلدي أن مشروع القرار لن يؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين، وأن من شأنه أن يضر بإطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة بسبب عدم توازن صياغته ونهجه السياسي المحض. ولذلك سنصوت معارضين لمشروع القرار وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ما زلنا نتكلم عن المسائل الإجرائية وليست الجوهرية. ويؤسفنا أن تسود الاتجاهات الرامية إلى كسر وحدة الجمعية في ظل الغياب الواضح لتوافق الآراء في هذه القاعة. ونود أن نؤكد مرة أخرى التزام روسيا الثابت بضمان وفاء الوحدة العسكرية الروسية بولاية ومهام لجنة المراقبة المشتركة المعنية بمنطقة دنيستر، التي نأسف لعدم التفكير في الأسس التي تستدعي إحداث أي تغيير في صيغتها.

وأود أن أؤكد مرة أخرى التزامنا التام بعملية التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة منطقة ترانسنيستريا. غير أن الخطوات التي تتخذها كيشيناو مدمرة وتتعارض مع سياسات مولدوفا المعلنة بشأن تسوية النزاع في ترانسنيستريا، وتتعارض كذلك مع الاتفاقات الدولية. وأود أن ألفت الانتباه مرة أخرى إلى أن تنفيذ مبادرة الوفد المولدوفي يهدد بنسف كل الجهود المبذولة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف التوصل إلى تسوية لمسألة ترانسنيستريا. وسيلحق ذلك ضررا شديدا، إن لم يكن يتعذر إصلاحه، بسمعة الجمعية العامة. وندعو في ذلك الصدد، إلى إجراء تصويت على مشروع القرار A/72/L.58 بشأن مولدوفا ونحث جميع الوفود التي تتحلى بالمسؤولية إلى التصويت معارضة له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/72/L.58، أود أن أبلغ الأعضاء بأن وفودا عدة قد اتصلت بالرئيس بشأن الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

فهل هناك اعتراض على الأغلبية البسيطة المطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/72/L.58 ؟

لا أرى اعتراضا. وبالتالي، أعتبر أن الأغلبية البسيطة من الأعضاء الحاضرين المصوتين هي المطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/72/L.58.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.58 المعنون ”الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/72/L.58، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/72/L.58: بولندا، الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.58. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أذربيجان، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بوتسوانا، بولندا، تركيا، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، جمهورية إيران الإسلامية، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب السودان، زمبابوي، السودان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوبا، ميانمار، نيكاراغوا

الممتنعون:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسرائيل، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبريا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، منغوليا، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، الهند

اُعتمد مشروع القرار بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل ١٥ صوتا وامتناع ٨٣ عضوا عن التصويت (القرار ٢٨٢/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذ الكلمة تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد نغوين كيونغ دوك (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٨٢/٧٢ للأسباب التالية. أولا، تؤيد فييت نام المبادئ الأساسية

المنصوص عليها في القرار المتعلق بالتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالامتثال للقانون الدولي والتصرف وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك الواردة في المادة ٢، التي تقتضي من الدول ”الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة [و] تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية“.

ثانيا، يأسف وفد بلدي لعدم إجراء مشاورات بشأن القرار فيما بين الدول الأعضاء خلال عملية الصياغة. ولو كانت هناك مشاورات، لكان محتواه متوازناً وأكثر شمولاً. أخيرا وليس آخرا، تؤمن فييت نام إيمانا راسخا بأن التسوية السلمية للنزاعات والخلافات هي مفتاح السلام والتنمية المستدامين. لذلك نشجع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها الرامية إلى إجراء حوار بناء والتوصل إلى حلول سلمية لصالح الجميع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أعرب عن أسفي إزاء نتيجة التصويت. لقد حدث التسييس المفرط لهذه القضية لحظة ظهور تقدم حقيقي في المفاوضات بين تيراسبول وتشيسيناو. وفي العام الماضي، وقعت خمسة اتفاقات ثنائية تهدف إلى معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالحياة اليومية للسكان علي جانبي نهر دنيستر. وفي هذا العام، توصل الطرفان أيضا إلى اتفاق مفيد جدا يسمح بموجبه للمركبات غير التجارية التي تعود لترانسنيستريا السير على الطرق الدولية. ومن الواضح أن محاولة مولدوفا في الجمعية العامة لن تؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات.

ولا يخفى على أحد أن روسيا هي أحد الضامنين للسلام والاستقرار في المنطقة. ونود أن نوضح مرة أخرى أن قيادة مولدوفا ليست موحدة بشأن القرار ٢٨٢/٧٢. وتبين نتيجة التصويت الفجوة الواضحة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. إذ اختارت الأغلبية المطلقة إما الامتناع عن التصويت أو لعدم المشاركة على الإطلاق. وإذا كان الهدف هو أن تنقسم الجمعية العامة، فقد تحقق ذلك.

ومن المخيب للآمال أن التصويت لصالح القرار تضمن العديد من الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين أخفقوا في إدراك أن المبادرة المولدوفية تقوض الجهود التي بذلت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى ذلك كمثال كلاسيكي على المعايير المزدوجة، فضلا عن التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ليس على وشك الإقرار بالتقدم المحرز عن طريق منظمات دولية الأخرى، وبالتالي عدم اهتمام بروكسل والدول المؤيدة لسياستها الخارجية بالتسوية ولكن بالاعتبارات الجغرافية السياسية، وهي قطعا لن تراعي آراء الناس العاديين في المنطقة، في مخططها. نهج ديمقراطي جدا، في الواقع.

وسنرى قريبا خطورة الضربة التي وُجهت اليوم لعملية الجمع بين الخصمين الموجودين على ضفتي نهر دنيستر. ومن المؤسف أنه سيتم ربط جميع الآثار السلبية المتوقعة لتصويت اليوم بالجمعية العامة، وهي هيئة الدف منها تحقيق التقارب بين الشعوب، لا التفريق بينها.

السيد ديبائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يحدونا وطيد الأمل بأن يتم حل المسألة قيد النظر في الجمعية العامة اليوم من خلال الوسائل السلمية. غير أننا لا نعتقد أن الجمعية هي المحفل الملائم للنظر في مسائل من هذا القبيل. ولهذا السبب، صوتنا معارضين للقرار ٢٨٢/٧٢.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت. ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٢٨٢/٧٢.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كوجو (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وألبانيا، إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لسيادة جمهوريه مولدوفا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونود أننبرز أهمية استكمال العمليات التي بدأت استنادا إلى الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في إسطنبول عام ١٩٩٩. ونود أن نشير إلى أن احترام حياد جمهورية مولدوفا يمثل عنصرا أساسيا يسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الحل السلمي للنزاع في ترانسنيستريا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المشجع المحرز في إطار عملية ٥+٢ بشأن تسوية النزاع في ترانسنيستريا، ويظل ملتزما بمواصلة تقديم الدعم له. يرحب الاتحاد الأوروبي ببروتوكول الاجتماع الرسمي للمؤتمر الدائم المعني بالمسائل السياسية في إطار عملية التفاوض بشأن التسوية في ترانسدنيستريا، الذي عقد في روما في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ أيار/مايو تحت الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتعاون الذي أبداه جميع المشاركين في إطار صيغة ٢ + ٥، ويشدد على أهمية الحفاظ على عملية موجهة نحو تحقيق النتائج بغية ضمان استمرار التقدم في المفاوضات وتحقيق فوائد ملموسه للشعب.

السيد أوليانوفشي (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعزز القرار ٢٨٢/٧٢ الذي اتخذ للتو، من عزم جمهورية مولدوفا على مواصلة جهودها لكفالة الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الروسية من أراضيها، وإيماننا بأن قضيتنا عادلة ومشروعة. لقد أكدت الجمعية العامة اليوم مرة أخرى على ضرورة أن يسود القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في العلاقات فيما بين الدول، وسنقف بحزم مدافعين عن تلك المبادئ.

إن اليوم يوم عظيم لشعب جمهورية مولدوفا، الذي استعاد ثقته في التزام المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانبنا وبالتأكد من أنه يمكن تحقيق العدالة. وأفخر ويسعدني أن أقف أمام الجمعية العامة وأنا أعرف أن مئات الآلاف من أبناء بلدي يشاهدوننا اليوم في هذه اللحظة التاريخية حقا لمولدوفا، حيث أعلنت الجمعية العامة، بعد أكثر من ٢٦ عاما، أن الوجود العسكري الروسي غير قانوني، وأنه ينبغي سحبه. ولا يمكنني الإعراب بالقدر الكافي عن مدى أهمية ألا نخيب توقعات شعب مولدوفا وجميع الذين يؤمنون بالدبلوماسية والمجتمع الدولي. إننا نعلم أن البتّ بتأييد القرار لم يكن سهلا بالنسبة للعديد من الوفود. لقد كان هناك العديد من العوامل التي لا صلة لها بالأبعاد الحقيقية بالقرار تهدف إلى إحداث لبس باستخدام حجج ومعلومات مضللة. وبذلك يصبح إنجازنا اليوم أكثر قيمة وأهمية.

ولكننا لم نحقق غايتنا تلك بعد. وبالرغم من أن هذا القرار يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا، فهو ليس سوى خطوة واحدة في مساعينا المستمرة الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي. ولطالما أن غرضنا الوحيد هو بناء علاقات تقوم على الثقة مع جميع البلدان على أساس من الاحترام المتبادل والتفاهم والتقيد بالقانون الدولي، بطبيعة الحال، فإننا ملتزمون بالحوار البناء مع الطرف المعني فيما يتعلق بانسحاب القوات العسكرية والأسلحة الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع المؤيدين لهذه المبادرة، ولا سيما مقدمي مشروع هذا القرار، الذين اقتنعوا بأهميته وعدالته منذ البداية. وقد شجعنا ذلك كثيرا بقدر ما نحن بحاجة إليه للمثابرة في جهودنا. ويقينا أننا لن ننسى دعمهم لنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥.

البند ٦٥ (*تابع*)

بناء السلام والحفاظ على السلام

مشروع القرار (A/72/L.61)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل أوزبكستان لعرض مشروع القرار A/72/L.61.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني اليوم أن أعرض بالنيابة عن البعثات الدائمة لكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، وبلدي أوزبكستان، مشروع القرار A/72/L.61 المعنون ”تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا“.

وقبل أن أواصل، أود عرض تنقيح فني طفيف للفقرة الثالثة عشرة من الديباجة بحيث يرد الآن العنوان الصحيح للمؤتمر الذي تشير إليه. إذ يجب إضافة كلمة ”منع“، على النحو الوارد الآن في الصيغة المنقحة للفقرة الثالثة عشرة من الديباجة التي أصبحت تقرأ صيغتها كما يلي:

”وإذ تضع في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي عقد في دوشانبي في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٨“.

وأكرر القول بأن ذلك تحديثا فنيا يضع الصيغة الصحيحة لعنوان الحدث.

وأود الآن أن أشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها النشطة والبناءة وإسهاماتها القيّمة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/72/L.61. وأود أن أشكر أيضا جميع الوفود على مشاركتها في تقديم مشروع القرار.

وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين المعقودة في أيلول/سبتمبر، اقترح رئيس أوزبكستان، السيد شوكت مرزيوييف، أن تعتمد الجمعية مشروع قرار عن وسط آسيا (انظر A/72/PV.5). وحظيت هذه المبادرة بتأييد كبير من وزراء خارجية دول وسط آسيا: أفغانستان ومسؤولين رفيعي المستوى من بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية وممثلين للمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة شنغهاي للتعاون والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، خلال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الأمن والتنمية المستدامة في وسط آسيا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر في سمرقند، أوزبكستان.

ويتمثل الغرض الرئيسي من مشروع القرار المقترح في حشد دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها دول وسط آسيا بهدف تحسين التعاون الإقليمي على أساس مبادئ حسن الجوار والشراكة المفيدة لجميع الأطراف حتى تتمكن تلك الدول من تحسين استخدام إمكانياتها وتعزيزها في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية والنقل والاتصالات والشؤون الإنسانية والثقافية وغيرها من المجالات بغية ضمان السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وإن لدى بلدان وسط آسيا إمكانات كبيرة للتعاون والتنمية، وهي تتقاسم تراثا روحيا وثقافيا وتاريخيا مشتركا بينها، وتوحد بينها عُرى الإيمان والتقارب اللغوي والتشابه في أنماط تفكير شعوبها. وتوجد بين بلدان المنطقة أيضا شبكات نقل واتصالات مشتركة واقتصادات يكمل بعضها بعضا. ولذلك، فإن لدينا اعتقادا راسخا بأن بوسع منطقة وسط آسيا، التي تقع في قلب القارة الأوروبية الآسيوية، أن تؤدي دورا هاما ومتجددا بوصفها منطقة لتقاطع ممرات النقل والنقل العابر الأقاليمية التي تربط بين الشرق والغرب.

وفي هذا السياق، فإن السياسات الحالية التي تتبعها بلدان وسط آسيا لمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بينها تتيح فرصة استراتيجية للحوار القائم على الثقة والتعاون البنّاء الطويل الأجل في المنطقة. وقد شهدنا خلال العام ونصف العام الماضيين تحولا أساسيا في العلاقات بين بلدان وسط آسيا، أسفرت عن خلق بيئة سياسية جديدة تماما في المنطقة، بفضل السياسات الاستباقية

والجريئة التي وضعها الرئيس مرزيوييف وحظيت بالتأييد الكامل من جميع قادة الدول المجاورة لأوزبكستان.

وشهدت الاتصالات بين رؤساء الدول زيادة كبيرة أيضا، ما أدى إلى تعزيز الثقة السياسية بين بلداننا، وبدأنا نكثر الحديث عن فوائد التعاون بدلا من المنافسة. وبدأنا أيضا تبادل وجهات نظر مشتركة عن ضرورة إيجاد تسوية معقولة لعدد من المسائل الإقليمية الحساسة. وشهدنا على وجه الخصوص مؤخرا تغيرا هائلا في أسس التعاون بين بلداننا. وقد ساعد ذلك في حل بعض المسائل التي استمرت على مدى ٢٦ عاما.

وأنشأنا – بفضل مبادرة رئيس أوزبكستان – آلية للمشاورات المنتظمة بين رؤساء دول بلدان منطقتنا. وقد عُقد الاجتماع الافتتاحي الأول لهذه المشاورات في آذار/مارس الماضي في أستانا حيث نوقشت مسائل تعزيز التعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة بصورة شاملة. واقترح الجانب الأوزبكي أن يستضيف الاجتماع الاستشاري الثاني لرؤساء الدول في العام القادم في طشقند.

كما لوحظت هذه الديناميات الجديدة في العلاقات بين دول وسط آسيا وأفغانستان. وهذا اتجاه مشجع للغاية، لأن آفاق الاستقرار والتنمية المستدامة في وسط آسيا ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد المجاور. ونرى في منطقة وسط آسيا أنه ينبغي إدماج أفغانستان بقدر أكبر في العمليات الاقتصادية الإقليمية، وخاصة في مشاريع الطاقة والنقل والاتصالات والقطاعات الأخرى التي تواصل البلدان المجاورة العمل فيها وتنفيذها. ولن يكون تعاون كهذا بين أفغانستان ودول وسط آسيا إسهاما هاما في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع الحالي في أفغانستان فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يحقق فوائد اقتصادية ملموسة لجميع بلدان المنطقة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن يحظى مشروع القرار المقترح بتأييد أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وندعوها أيضا إلى المشاركة في تقديمه. ومن جانبها فإن بلدان وسط آسيا على استعداد للتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في التنفيذ العملي لمشروع القرار. ويقينا، فإن النجاح في اعتماد مشروع القرار A/72/L.61 سيكون مواتيا لصون السلام والاستقرار في المنطقة ولضمان التنمية المستدامة فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.61 بصيغته المنقحة شفويا والمعنون ”تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا“. ولعلم الجمعية، فقد أُغلق باب تقديم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/72/L.61، بصيغته المنقحة شفوياً: أذربيجان، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بوروندي، بولندا، بيلاروس، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، ساموا، سلوفاكيا، سنغافورة، سويسرا، فييت نام، قبرص، قطر، كندا، لاتفيا، لبنان، المغرب، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند وهنغاريا.

وقد أدرجت كل من جورجيا، كيريباس، السودان، آيسلندا، رومانيا، بلجيكا، كابو فيردي، مالطة، كمبوديا، أفغانستان، ماليزيا ولكسمبرغ بصفة مقدمين لمشروع القرار A/72/L.61، بصيغته المنقحة شفوياً.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/72/L.61، بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتُمد مشروع القرار A/72/L.61، بصيغته المعدلة شفوياً (القرار ٢٨٣/٧٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نستمع الآن إلى بيانات يدلى بها بعد اتخاذ القرار.

السيد مولدوغازيف (قيرغيزستان) (*تكلم بالروسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود التي أيدت القرار ٢٨٣/٧٢. وأود أيضاً أن أدلي ببيان بشأن تفسير الفقرة ٧ من القرار.

لسنا ضد عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول المشاركة في الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن قيرغيزستان اتخذت في عام ٢٠١٧ قراراً بوقف نشاطها المتعلق بالصندوق. وإلى أن يتم إصلاح الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، فإننا لا نرى أي احتمال لمشاركتنا في أعماله.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دفوراك (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٨ الأعضاء فيه.

وتؤيد هذا البيان أيضاً البلدان المرشحة للانضمام وهي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٢٨٣/٧٢. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الإيجابية الجارية في آسيا الوسطى وهو شريك ملتزم لبلدان المنطقة. لقد باتت أوروبا وبلدان المنطقة الخمسة الآن متقاربة أكثر من أي وقت مضى، ونحن نواقون إلى الانخراط أكثر مع المنطقة التي لدينا فيها مصالح هامة. ونرحّب بجميع الجهود التي تساعد آسيا الوسطى على أن تتطور لتصبح حيزاً سياسياً واقتصادياً سلمياً ومزدهراً وسهل التكيف وأكثر ترابطاً. كما أننا سنُصدر استراتيجية جديدة في الاتحاد الأوروبي بشأن آسيا الوسطى في مطلع العام المقبل ونرمي إلى وضع مستوى جديد من الطموح في مشاركتنا بالمنطقة.

ونرحّب بالخطوات نحو تعاون إقليمي أوثق في آسيا الوسطى ويسعدنا أن ندعم الجهود الرامية إلى مقاربة جماعية فيما يخص التحديات الإقليمية مثل الأمن، وتيسير التجارة،وإدارة الحدود، والمياه والبيئة، إضافة إلى الاتصال المستدام. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة لتشجيع دول آسيا الوسطى على مواصلة تهيئة الظروف الإقليمية من أجل السلام والتنمية في أفغانستان. ويودّ أن يؤكد على أن الصيغة المستخدمة في القرار ٢٨٣/٧٢ لا تشير إلا إلى المخاطر في آسيا الوسطى، بالنظر إلى الظروف المحددة في تلك المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستظل ملتزمة بالعمل الوثيق مع الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لدعم التنمية المستدامة في آسيا الوسطى.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أشكر جميع الوفود التي قدمت القرار ٢٨٣/٧٢ وأيدته. ومن المهم أن تُظهر بلداننا التضامن وتثبت أن عملية الاندماج جارية في المنطقة. إن جميع بلدان آسيا الوسطى تسير الآن على طريق تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الأوثق. ويعود استقرار آسيا الوسطى وازدهارها بالنفع على جميع البلدان والمنظمات.

ومرة أخرى، يود وفد كازاخستان أن يشكر جميع البلدان التي أيدت القرار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.